

صناعة « المحاماة على الحقوق في الاسلام »

أي الوكالة

لمصطفى مبراد

دكتور واستاذ مساعد في دار المعلمين العالية

—————(٥)—————

المحاماة اليوم هي صناعة « المحامي » والمحامي ترجمة أفوكات
الفرنسية وهذه مأخوذة من اللغة اللطينية واصلها أفوكاتس أي المستغاث
والمستعان والمستنصر والمستدفع والمستعدي ، وقد عربت اللفظة الاعجمية
فصارت « الاوقاتى » وهي عند المسلمين من العرب « الوكيل » قال الامام
تاج الاسلام ابو سعد عبد الكريم السمعاني المتوفى سنة « ٥٦٢ هـ » :
« الوكيل ٠٠٠ لمن يتوكل لاحد على باب القاضى (١) » ٠٠٠ وذكر
الوكالة الثانية لقضاء الحاجات والمهمات ، ويقال : « وكلت فلانا بالبيع
والايتباع فتوكل بهما » والوكيل هو ذو الوكالة (٢) ٠٠٠ كالوزير أي ذى
الوزارة وقد ورد فى القرآن الكريم لفظ « الوكيل » غير مرة ، قال تعالى :
« ذلكم الله ربكم لا اله الا هو خالق كل شىء فاعبدوه وهو على كل شىء وكيل »
أي قادر مسيطر متصرف به ويؤيد ذلك قوله « انما انت نذير والله على كل
شىء وكيل » وجاء ايضا لفظ الوكيل فى القرآن المجيد بمعنى « المحامي »
و « الحامى » و « الناصر » وذلك فى قوله : الذين قال لهم الناس ان الناس
قد جمعوا لكم فاخشوهم ، فزادهم ايمانا وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل «
وورد فيه فعل التوكيل وذلك فى قوله : « اولئك الذين آتيناهم الكتاب
والحكم والنبوة فان يكفر بها هؤلاء فقد وكلنا بها قوما ليسوا بها بكافرين » .
والوكالة فى المحاماة على الحقوق من الامور الضرورية فى الحياة الدنيا
لان القاصر والمجنون والعاجز والغائب والمرأة - فى الغالب - كل هؤلاء

(١) انساب السمعاني « ورقة ٥٨٥ »

(٢) بفتح الواو واما كسرهما فلغة اقل من تلك استعمالا .

لا يستطيعون الدفاع عن حقوقهم ولا المحاماة عليها ، والمرأة معروف منها
التقصير في ذلك منذ الزمن القديم قال تعالى : « او من ينشأ في الحلية وهو
في الخصام غير مبين » والعاجز هو الذي لا يستطيع الخصام ولا الامعان في
في مداخل الاحكام ولا مقابلة الخصم اللاحن او الالد بمثل لحنه ولدده ،
وقد قال الله تعالى : « ومن الناس من يعجبك قوله في الحياة الدنيا ويشهد
الله على ما في قلبه وهو الد الخصام » وفيه اثبات لجواز ان يكون القول
معجبا لسامعه مقنعا له ببراعته - كما يفعل الحذاقي اللسان - مع انه جائر
عن الحق متكب عن الصدق ، وفيه ايضا اسناد للدد الى الخصام على وجه
الاتساع في التعبير ، وتقول العرب خصم لدود (١) والد كانه حين يلوى
شدقيه ويتعاطى الكلام قد استعمل اللدود وهو ما يصب من الادوية في احد
شقي الفم فينشأ منه تنوء عارض .

ومما يؤكد امكان استبهام الحق أو استبانتة بزخرف القول ما قاله عبد الله
بن نافع ، قال : « جاء رجلان من الانصار الى النبي - ص - يختصمان في
مواريث بينهما قد درست ليس بينهما بينة ، فقال - ص - : انكم لتختصمون
الى وانما انا بشر ولعل بعضكم الحن بحجته من بعض وانما اقضى بينكم
على نحو ما اسمع منكم فمن قضيت له من حق اخيه شيئا فلا يأخذه ، فانما
اقطع له قطعة من نار ، يأتي بها اسطاما (٢) في عنقه يوم القيامة . قال :
فبكى الرجلان وقال كل واحد منهما : حقى لآخى ، فقال - ص - : اما اذا
قلتما هذا فاذهبا فاستهما (٤) وتوخيا الحق وليحلل كل واحد منكما صاحبه ،
وفي رواية اخرى انه قال - ص - : اذهبا فاصطلحا ، (٥) . وقال ابو هلال
العسكري : « وقد اجمع اهل البلاغة على ان تصوير الحق في صورة الباطل

(٢) من الخطأ القبيح قول الكتاب « عدو لدود » بمعنى « عدو ازرق »
و « شديد العداوة » ، فانه وان جاز ان يكون للعدو لدود في الخصام فان ذلك
لا يفيد المبالغة في العدوان والاذى اللذين اخص بهما العدو .

(٣) الاسطام : مسعار النار اى الحديدية التى تسعر بها .

(٤) اى اقتسما والمصدر الاستهام كالاققسام .

(٥) ابو حيان التوحيدى في الامتاع والمؤانسة « ج ٢ ص ٧٩٩ وكتب

والباطل في صورة الحق من ارفع درجات البلاغة (٦) . ومن الحق
الراهن قول العامة في عصرنا « ينراد للحقوق خلوق » لان الابانة والاعراب
وطلاقة اللسان والحجة شروط اصلية في اثبات الحقوق ، فلا يثبت
الحق لانه حق حسب بل يثبت لانه حق محتج له مؤيد بالحجج والبيانات .
وصناعة الوكالة عند القضاة - اعنى المحاماة على الحقوق في الاسلام -
نشأت شيئا فشيئا مع تقدم شؤون القضاء وانتظام امر الشهادة ، لان
الوكلاء اهل الصناعة كانوا في كل بلد محدودى العدد كالشهود والمديرين
الذين كانوا كالمبارين اليوم وقد مدح قوم الوكلاء فقالوا : هم اناس
نصبوا انفسهم لخلاص حقوق الخلق . وذمهم آخرون فقالوا : هم اناس
فضل عليهم الفضول فباعوه لغيرهم (٧) ، ويسأل المؤرخ فيقول : هل كان
يشترط في الوكيل ان يكون معدلا عند القاضى اى محققة عدالته بتزكية
شاهدين معدلين من قبل ؟ فالظاهر ان التعديل لم يكن أولى صفات الوكيل ،
ومن الادلة التاريخية على ايضاح ذلك ما نقله من ترجمة احد الوكلاء
القدماء اسمه ابو غالب محمد بن المبارك الماصرائى المتوفى سنة « ٥٧٣ »
فانه شهد اولا عند قاضى القضاة نظام الحضرتين ابى القاسم على بن الحسين
الاكمل الزينبى العباسى سنة « ٥٣٠ هـ » وزكاه ابو طاهر محمد بن احمد
الكرخى الذى حكم بخلع امير المؤمنين الراشد بالله العباسى لفسق الصق
به زورا وبهتانا ، وابو بكر احمد بن محمد الدينورى وعزل بعد ذلك بمدة
يسيرة وكان وكلا بابواب القضاة ، ذكره القاضى ابو العباس احمد بن بختيار
الماندائى فى كتابه « الحكام وولاة الاحكام بمدينة السلام » (٨) ، فذلك يدل
على انه زاول الوكالة مع عزله من الشهادة المثبتة ، ومن المؤلف ان الوكالة

(٦) جمهرة الامثال « ص ٤ » من طبعة الهند .

(٧) تاج الدين السبكى فى كتابه « معيد النعم ومبيد النقم ص ٨٨ من

طبعة ليبزك سنة ١٩٠٨ »

(٨) ابو عبد الله بن الديبى فى « ذيل تاريخ بغداد ، مخطوط ، رقمه ٥٩٢١

ورقة ١٤٠ من نسخة دار الكتب الوطنية ببغداد ، وابن الجوزى فى « المنتظم

فى اخبار الملوك والامم ج ٩ ص ١٢٧ » .

لا تستوجب العدالة لانها كانت صناعة يحترف بها الوكيل فيجوز دخول الفساد الى صاحبها طمعا منه فيما يكون اجرة له وثمنا ، وسنذكر من الحوادث والاخبار ما يؤكد ذلك . ولئن كان المال ببذله مؤثرا في سلامة الحجّة انه اشد تأثرا في الذين يحترفون بذلك ، فكما كان من القضاة والشهود المعدلين من يقبل الرشا والبرطيل كذلك كان من الوكلاء من يزين الباطل طلبا للمال ، قال ابو العباس محمد بن يزيد المبرد : « اشدني ابو مجلم لرجل من ولد طلبة بن قيس بن عاصم :

وكنت اذا خاصمت خصما كيتته على الوجه حتى خاصمتني الدراهم فلما تنازعنا الخصومة غلبت على وقالوا : قم فانك ظالم^(٩) »

وقال الشاعر يهجو رجلا من القراء وينسب اليه الرياء والارتشاء : هذا سراقه للقرآن يدرسه والمرء عند الرشا ان يلحقها ذيب^(١٠) »

ويجد القارئ صورة من مجلس الحكم في اواخر الدولة العباسية، يظهر فيها موضع الوكلاء كل الظهور ، قال مؤرخ في حوادث سنة « ٥٤٢ هـ » : « وفي يوم الاربعاء سابع عشر شوال جلس ابو الوفاء يحيى بن سعيد المعروف بابن المرخم في داره بدرب الشاكرية في الدست الكامل وسمع البينة وحضر سجله شهود بغداد والمديرون والوكلاء^(١١) » واستقر جلوسه في كل يوم اربعاء واخذ على عادة كانت للقاضي الهروي^(١٢) »

والمشتهرون بنعت « الوكيل » الذي هو المحامي على الحق يفوتون الاحصاء ولكن المهم ان نذكر منهم واحدا يصح ان يكون قدوة في هداة وعلمه ، كما كانها من قبل للسلف الصالحين ، قال ابو الفرج بن الجوزي

(٩) الكامل في الادب « ١ ص ١٠٠ » من طبعة المطبعة الازهرية .

(١٠) خزائن الادب « ج ١ ص ٣١٩ » من طبعة دار العصور .

(١١) اشرنا الى ان المديرين للقضاة كانوا اذ ذاك كالمباشرين للحكام اليوم

قال السمعاني في الانساب « ورقة ٥١٦ » ما هذا نصه « ببغداد لهذا الرجل المدير المدير . . . هذا الاسم لمن يدير السجلات التي حكم بها القاضي على الشهود حتى يكتبوا شهادتهم عليها ويقال ببغداد لهذا الرجل في ديوان الحكم المدير »

(١٢) ابو الفرج بن الجوزي في « المنتظم في تاريخ الملوك والامم ج ١ ص ١٢٥ »

العلامة الامام فى وفيات سنة « ٥٤٢ » فى ترجمة احد الآبنوسيين ما هذه صورته : « احمد بن عبدالله بن على بن عبدالله ابو الحسن الآبنوسى الوكيل ، ولد سنة ٤٦٦ وسمع (الحديث) ٠٠٠ وتفقه على ابي الفضل الهمداني وابى القسم الزنجاني وصحب شيخنا ابا الحسن بن الزغواني فحمله على السنة بعد ان كان معتزليا وكانت له اليد الحسنة فى المذهب والخلاف والفرائض والحساب والشروط وكان ثقة مصنفا على سنن السلف فى التقشف وسبيل اهل السنة فى الاعتقاد وكان يباذ من اصحاب الشافعى من يخالف ذلك من المتكلمين وكان يخلو للاذكار والاوراد من بكرة الى وقت الظهر ثم يقرأ عليه (الطلبة) بعد الظهر ، توفى سحرة يوم الخميس ثامن ذى الحجة ودفن بمقبرة الشونيزية (١٣) عند ابيه (١٤) « فمعرفة الفقه والخلاف والفرائض والحساب والشروط التى هى صور العقود والمعاملات كانت كلها من معلومات الوكيل .

ولما كانت كل صناعة محتاجة الى اصول وقوانين وصور شواهد وامثلة وتقييد ، الف جماعة كبيرة من الوكلاء كتبوا فى صناعة الوكالة « المحاماة على الحقوق » منها « كامل الآلة فى صناعة الوكالة » و « العقد المنتظم للحكام » فيما يجرى بين ايديهم من الاحكام « فالاول من تأليف ابي محمد بركة بن على بن الحسين بن الحنفى المعروف بابن السابح ، قال ابو عبد الله بن الديشى فى ترجمته : « احد الوكلاء بباب القضاة كانت له معرفة بصناعة الوكالة وكتابة الشروط وصنف فى ذلك كتابا وسماه « كامل الآلة فى صناعة الوكالة » ذكر فيه ما يحتاج الوكيل اليه من كتابة الكتب وكيف يشتها عند الحكام وما يتعلق بذلك وتوكل فى آخر عمره لوكيل الخدمة الشريفة الامامية الناصرية - خلد الله ملكها - وكان قد سمع (الحديث) ٠٠٠ وما اعلم انه روى توفى ليلة الاربعاء خامس عشرى شهر ربيع الاول سنة ٦٠٥ ودفن يوم الاربعاء (١٥) » .

(١٣) هى مقبرة الشيخ جنيد العالية فى الجانب الغربى من بغداد .

(١٤) المرجع المذكور قبل هذا « ص ١٢٦ » .

(١٥) ذيل تاريخ بغداد « ورقة ١٢٧ من نسخة باريس » ويراجع « الجواهر

المضية فى طبقات الحنفية ج ١ ص ١٦٤ » .

والكتاب الثانى الفه الشيخ الفقيه القاضى الامام ابو القاسم سلمون بن
على بن سلمون الكنانى ، اوله « بسم الله الرحمن الرحيم ... قال الفقيه
القاضى ابو القاسم سلمون ... الحمد لله ذى المجد والكرم الذى علم
بالقلم ... »

انكاح الاب ابنته البكر فى حجره

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على محمد خاتم النبيين
 والمرسلين وعلى آله وصحابه الاكرمين . وبعد هذا كتاب نكاح انعقد
على بركة الله تعالى بين فلان وفلان فى ابنته البكر فى حجره وولايته فمهر
فلانة بصداق مبلغه بين نقد وكالىء وهدية كذا ، النقد منه والهدية منه كذا
برسم الحلول ، والكالىء مؤخر الى اجل كذا ، تزوجها بكلم الله العظيم وعلى
سنة سيدنا محمد ورسوله الكريم (١٦) ... »

ومن اعجب الوكالات فى تاريخ القضاء الاسلامى فى باب الوكالة منه ،
ما فعله امير المؤمنين عبدالله المأمون فى قضية « فذك » فانه نصب وكيلين
خصمين احدهما لابي بكر - رض - والاخر لفاطمة - رض - ورد فذك
الى آل ابى طالب بعد قيام الحجة ووضوح الامر عنده (١٧) ، وما من شك
فى ان وكيلاً يحامى على حق حلف من حوله طالبوه اقوى نفساً واحذق
كلاماً من « وكيل » يحامى على حق مضى على موت المنازع فيه قرنان تقريباً ،
وقد حفظ لنا التاريخ مقامات رائعة لجماعة من الوكلاء كما اضطم على احوال
معينة لجماعة اخرى فمن ذلك قضية ابى القاسم على بن محمد بن احمد الرحبى
المعروف بابن السمنانى ، وتفصيلها انه توفى سنة « ٤٦٦ هـ » احمد بن ابى
جعفر محمد بن احمد السمنانى . وكان قاضياً بالموصل والعراق وحما
لقاضى القضاة ابى عبدالله محمد بن على الدامغانى الكبير فحضر ابو القاسم
الرحبى غداة الوفاة وقد خرق ثيابه تخريقاً وشوش عمامته وتحفى وفعل
فعل اهل المصائب وذكر لقاضى القضاة ان حماء المتوفى انما هو اخوه ،

(١٦) دار الكتب الوطنية بباريس «مخطوط رقمه ٥٧٩١ عربى ورقة ٢٠١» .

(١٧) عبد الحميد بن ابى الحديد فى « شرح نهج البلاغة ج ٤ ص ١٠٣ » .

لان والد المتوفى - اى ابا جعفر محمد السمنانى - كان اباہ ، فلم يلتفت قاضى القضاة الى دعواه . فكتب الرحبى محضرا اخذ فيه خطوط جماعة بذلك وممن كتب له واحد يقول : « دخلت الموصل على قاضيه ابنى جعفر محمد السمنانى - وهو ضرير - وكانت عادتي الدخول اليه بغير اذن فرأيتہ يواقع امة له فرجعت ، فأشارت الى الجارية - فى تلك الحالة - ان اقف واشاهد القاضى واشهد لها ، ففعلت ، ثم ان القاضى باع الجارية من رجل من اهل الرحبة - رحبة مالك بن طوق على الفرات - فولدت هناك ابا القاسم على بن محمد صاحب القضية » . يضاف الى ذلك ان الامام العلامة ابا اسحاق ابراهيم الشيرازى مدرس النظامية كان يقول : الرحبى شديد الشبه بابى جعفر محمد السمنانى^(١٨) . فتقدم^(١٩) القائم بأمر الله الخليفة العباسى بأن يعقد لاجله مجلس فى دار الاستاذ ابنى الفضل محمد بن على بن عامر وكيله فى المخزن^(٢٠) ، فحضر المجلس اهل العلم والقضاة والشهود كافة ، ولما كان الميراث خاصا بابنة القاضى السمنانى المتوفى وهى زوجة قاضى القضاة ابنى عبدالله الدامغانى ، وكلت هذه المرأة احد الوكلاء وهو ابو الحسن احمد بن الحسن بن على العطار « ٤٠١ - ٤٧٧ » وهو الذى سنذكر له دفاعا من اغرب الادفعة ، قال ابو القاسم عن نفسه : « كنت اعددت لكل شيء يقوله ابو الحسن بن المحسن وكيل زوجة قاضى القضاة جوابا ، فلما اجتمع الناس وادعت المرأة الميراث - وكان المتولى للحكم فى القضية ابو الحسن محمد بن محمد اليبضاوى - فقال لى بن المحسن : انت لا تصح منك الدعوى لانك مملوك . واخرج من كمة

(١٨) قلت : قول الامام ابنى اسحاق الشيرازى داخل فى « جواز الحكم بالفراسة والامارة والقرائن » وهو باب فى دقائق الفقه الاسلامى ، يراجع فى بحثه كتاب « المنتظم فى تاريخ الملوك والامم ج ٩ ص ٩٥ » وكتاب « بدائع الفوائد » للعلامة ابنى عبدالله محمد بن ابنى بكر المشهور بابن قيم المدرسة الجوزية صاحب ابن تيمية « ج ١ ص ١١٧ » .

(١٩) يقال « تقدم بكذا » اى امر به واوعز .

(٢٠) المخزن هو بيت المال وما يتصل به من مظان نفقات الدولة ، وقد اطلق على ذلك فى هذه العهود من عصور الدولة العباسية .

محضرًا برقي^(٢١) وقد شهد فيه قوم ، فتحيرت ولم اجد من انتصر به الا ابا اسحق الشيرازي وهو صدر المجلس ، وتفرق الناس فقصدت باب المراتب^(٢٢) فينما انا امشي تحت التاج رأيت عفيفا الخادم ، فأومأ الى ان أتكلم ، و اشار بان الخليفة القائم بامر الله يسمع . فخطبت خطبة ودعوت للخليفة ولولى عهده ثم قلت : يا مولانا ان جاز ان يقال اننى مملوك لان ابى مات وما رآنى فقد يتجرأ من هو اظلم من الدامغانى ويقول فى حق فلان كذا . وذكرت كلاما عظيما لم يقدر احد ان يقوله^(٢٣) . فقال عفيف : قد تقدم مولانا بانصافك . والقى الى قرطاسا فيه دنانير ، ولم يقدر احد ببغداد على مساعدتى فخرجت الى الوزير نظام الملك ابى على الحسن بن على بن اسحق الطوسى ، وكان قد ورد عليه قاض يعرف بعلى الطبرى رسولا من ابى الاسوار صاحب كنجة يستنفر على الكفار ويحض على الجهاد فلما دخلت على نظام الملك ورأى شخصى ظننى رسولا لابي الاسوار فقال لى : فى اى شىء وردت يا قاضى ؟ فقلت : القاضى الذى يشير اليه مولانا هو هذا (وكان قد دخل معنا) وقد ورد فى مصلحة من مصالح الدين فينبغى ان تقدم حوائجه ، فنفق ذلك على نظام الملك وكتب له كتابا ورده شاكرًا ، وقال لى بعد ذلك : تذكر انت ما جئت لاجله . قلت : جئت فى ظلامه يجب كشفها . فقال : اذكرها فقلت : لا افعل حتى تعاهدنى انك تنصرنى على الحق وتعطينى على ذلك يدك . ففعل واستدرك وقال : ما دامت لى قدرة . فذكرت له حالى مع قاضى القضاة ابى عبدالله الدامغانى وسألته ان يرد امرنا الى القاضى الشريف نظام الحضرتين ابى طالب الحسين بن محمد الزينبى العباسى ويكون هو حاكما فى القضية . فدخل شرف الملك ابو سعد

(٢١) اى بكونى « رقيقا » اى مملوكا .

(٢٢) باب المراتب كان من ابواب دار الخلافة العباسية مقر الامامة الهاشمية وفى عصور ضعف الخلافة كان المتظلمون والخائفون من الجور والسلطان الغريب يلتجئون اليه ليرفعوا ظلاماتهم او يدفعوا البلاء عن انفسهم ، وكان موضع هذا الباب قرب مدفن السيد سلطان على الحالى .

(٢٣) قلنا : يستطيع الراسخون فى التاريخ معرفة هذا القول وان لم تذكره كتب التاريخ قط وهو عجيب .

محمد بن منصور المستوفى^(٢٤) وكان متعصباً لقاضي القضاة فتوسط المصالحة بيننا على ستمائة دينار يؤدي منها من عنده مائتي دينار ويعطى قاضي القضاة اربعمائة دينار^(٢٥) .

وقد وصف ابو الفتح محمد بن عبيد الله بن عبدالله الشاعر المعروف بسبط ابن التعاويذي المتوفى سنة « ٥٨٤ » ببغداد وكيلا يعرف بابن سوار وذكر كثرته العظيمة على الخصوم وحذق لسانه وبيانه وقصده الى افحام مخاصمه ودحر مقاومه فقال :

لو انشرت رسم القضاة تجملت ايامهم بوكالة ابن سوار
بطل يكر على الخصوم بمقول غضب ويحمل حملة الاسوار
تزدان ابواب الملوك به كما زان اليد الحسناء لبس سوار
فلا ترفعن على شريح قدره ولا تبهجن به على سوار^(٢٦)

وما ادرى لماذا لم يقل هذا الشاعر « تزدان ابواب القضاة به » لان الوكيل كان مجلسه باب القاضى ، اما الوكيل المدوح فهو - على حسب استقراءنا لكتب التواريخ - ابو طاهر الحسن بن هبة الله بن احمد بن على بن عبيد الله بن سوار ، كان احد الوكلاء بابواب القضاة ، ومن اولاد الشيوخ والرواة ، وجده ابو طاهر احمد بن على كان مقرئاً صاحب تصانيف فى قراءات القرآن الكريم منها كتاب اسمه « المستنير » ، وكان الحسن صاحب الترجمة سمع الحديث النبوى من كبير المحدثين فى زمانه ابى القاسم هبة الله بن محمد المعروف بابن الحصين ، وسمع منه الحديث ابو المحاسن عمر بن على القرشى الدمشقى والمؤرخ ابو بكر محمد بن المبارك بن مشق وغيرهما ، روى القرشى عنه حديثاً واسنده الى عائشة - رض - ان رسول الله تعالى - ص - قال « من نذر ان يطيع الله فليطعه ، ومن نذر ان يعصيه

(٢٤) هو الذى شيد تربة الامام ابى حنيفة وامر بعقد القبة على الضريح واسس مدرسة الامام فكانت اول مدرسة بالعراق ، توفى سنة ٤٩٤ هـ .

(٢٥) محيى الدين عبدالقادر بن محمد القرشى فى « الجواهر المضية فى طبقات الحنفية ج ١ ص ٣٧٥ وما بعدها » . توفى ابو القاسم الرحبى سنة ٤٩٣ هـ .

(٢٦) سبط ابن التعاويذي فى « ديوانه ص ٢٢٥ » من مطبعة المقتطف

فلا يعصه « قال القرشي : سألته عن مولده فقال : « فى شهر ربيع الاول او ربيع الآخر سنة ٥٠٤ هـ ، ولم يذكر وفاته (٢٧) وذلك امر مؤسف . ولعل الشاعر مدح ابنه الذى سنذكره فى كلام آت .

ومن اعاجيب ذكاء الوكلاء ما ذكره القاضى التنوخى قال سمعت عمر بن اكنم (٢٨) يقول : كان قوم يريدون تثبيت وفاة وعدد ورثة عند ابى عمر محمد بن يوسف القاضى (٢٩) ، وكانوا قد ضمنوا للوكيل خمسين دينارا على ذلك ، فلما ثبت عند القاضى عدد الورثة بشهادة شاهدين ساموه ان يأخذ منهم البعض ويدع عليهم البعض ، فأخذ ما عفوا به (٣٠) ، وتقدم عند القاضى - وخصومهم فى المجلس - وقال : قد وكلنى هؤلاء (٣١) - اعز الله القاضى - وقد اخرجت نفسى من الاولين . فقال له القاضى : تكلم . فقال : شهد الشاهدان عند القاضى انهما لا يعلمان وارثا غير من ذكروه ، وعندى شاهدان عدلان يعلمان وارثا آخر . فقال القاضى : احضرهما . فقاما . ودافع بالحكم ولم يزل يدفع بهم شهرا الى ان جاء الورثة فقالوا : قد اهلكتنا . فقال : بما كسبت ايديكم ، والله لادفعن بأمركم سنة او تعطونى خمسين دينارا مستأنفة لامسك . فأعطوه ما طلب . فتقدم الى القاضى فقال : لا بينة عندى . فحكم القاضى لهم (٣٢) .

ومن الاحوال المعيبة لجماعة من الوكلاء القدماء ما ذكره التاريخ فى اخبار ابى الحسن احمد بن المحسن بن على العطار الوكيل المتقدم الذكر ، قرأ هذا الرجل القرآن الكريم على مقرئ علامة وروى الحديث النبوى عن

(٢٧) ابو عبدالله ابن الديبى فى « ذيل تاريخ بغداد ، ورقة ١٧٧ » من نسخة دار الكتب الوطنية بباريس . والذهبى فى « معرفة القراء الكبار على الطبقات والاعصار ، مخط رقمه ٢٠٨٤ ورقة ١٣١ » من دار الكتب المذكورة ، وابن الجوزى فى « المنتظم فى تاريخ الملوك والامم ج ٩ ص ١٣٥ »

(٢٨) هو قاضى قضاة بنى العباس « تاريخ الخطيب ج ١١ ص ٢٤٩ » .

(٢٩) هو قاضى القضاة توفى سنة ٣١٩ هـ .

(٣٠) لعله مأخوذ من العفو اى الفضلة الميسورة .

(٣١) اراد بهؤلاء « الخصوم » .

(٣٢) التنوخى فى تشوار المحاضرة فى « مجلة المجمع الدمشقى مج ١٧

ص ٢٥٧ سنة ١٩٤٢ » .

الثقات وكان عالما بالوكالة والشروط متبحرا ذا ذكاء مفرط ودهاء غالب حتى ضرب به المثل ولكن كان اذا حمل اليه محضر كتب فيه خطه ، ثم اذا حمل اليه بعد ذلك محضر آخر فيه خلاف الاول كتب ايضا خطه فيه ف قيل له في ذلك . فقال : ما تدرون ايش اكتب فيه ! انا اكتب فيه « ماذكر صحيح » ومقصودي نفى الصحة . قال محب الدين ابو عبد الله ابن النجار : كان احمد بن المحسن عالما بالشروط متبحرا في اثبات الباطل وابطال الحقوق . . . وقال ابو سعد السمعاني : سمعت محمد بن عبد الباقي الانصاري يقول : طلق رجل امرأته فتزوجت بعد يوم فجاء الزوج الى القاضي ابي عبد الله محمد بن محمد اليضاوي فقال له : طلقها امس وتزوجت اليوم . فأمر القاضي بان تحضر المرأة وتركب حمارا ويطاف بها في السوق . فمضت المرأة الى ابن محسن الوكيل واعطته مبلغا من المال فجاء الى القاضي وقال له : يا سيدنا الله الله لا يسمع الناس ويظنون انك لا تعرف هذا القدر ! فقال له القاضي : طلقها امس وتزوجت اليوم ، اين العدة ؟ فقال : كانت حاملا فوضعت البارحة ولدا ميتا فمن يمنعها من التزوج (٣٣) ؟ وما كانت تحدث امثال هذه الامور الا لقلّة الاحتياط في القضاء وعدم الاخذ بالوثيقة وضعف القضاة مع عدالتهم ونصفتهم ، وقد وقع هذا في اواسط القرن الخامس للهجرة وفي مقر الامامة العباسية فكيف كان الامر في العصور المتأخرة وفي خارج العاصمة ؟ وفي رجب من سنة « ٥٥٧ » من خلافة المستنجد بالله جمع الوكلاء والمحضرون والشهود كلهم عند حاجب الباب « باب النوبي » وشرط عليهم ان لا يتبرطلوا من احد ولا يأخذ الشروط في كتب البراءة اكثر من حبتين ولا المحضر اكثر من حبة ولا الوكيل اكثر من قيراطين ، وأشهدو عليهم الشهود بذلك وسيه خيانة جرت بينهم في ترويج كتاب . ولقد حذر الامام تاج الدين السبكي الوكلاء من طامة الاحتيال واثبات الباطل وادحاض الحق ، وذكرنا ما نقله من قول الناس في الوكالة والتوكيل ، أما هو فقال : « والحق عندنا

(٣٣) ابو الفرج ابن الجوزي في « المنظم في تاريخ الملوك والامم » وابن حجر

ان من اراد منهم وجه الله تعالى محمود وان تناول اجرته ،ومن اراد الخصام
وابطال الحقوق مذموم . ومن حقهم التفهم عن الموكل ومعرفة الواقعة
والحق في اى الطرفين ، فلا يتوكل على الحق معتذرا بانه وكيل ولا يبدى
من الحجة الا ما يعرفه حقا ، او يقوله الموكل وهو يجهل الحال فيعتمد
عليه ، فان علمه باطلا (٣٤) وادلى به فهو فى جهنم (٣٥) .

وكان للوكلاء تأثير بين فى شؤون القضاء وامور القضاة لانهم كانوا
يطلعون على خفايا القضايا والاحكام ويرقبون سيرة القاضى ويطلعون على
مورده ومصدره فمن اخبار ذلك انه عقد فى رابع جمادى الاولى من سنة
« ٦٠٠ هـ » مجلس فى دار الوزير نصير الدين ناصر بن مهدى العلوى ببغداد ،
حضره الفقهاء والقضاة والعدول والولاة ، واحضر فيه قاضى قضاة الدولة
العباسية ابو الحسن على بن عبد الله بن سلمان الحنفى الحلى ، وقرىء فى
المجلس محضر يتضمن ما كان يعتمد عليه قاضى القضاة من اشياء تنافى العدالة
منها اخذ الرشا على الحكم ، ووقف (٣٦) على ذلك ، وانتصب له انسان
يعرف بالوكيل النيلي فحاظه وناظره بحيث ثبت عليه ما رمى به ، فاستفتى
الوزير الفقهاء فافتوا بفسق من ارتكب ذلك ووجوب عزله ، فتقدم الوزير
الى ابي تمام محمد بن يوسف الهاشمى حاجب المجلس برفع طرحته (٣٧)
فجاذبه قاضى القضاة ابن سلمان اياها وقال له : « هذه ملكى ما لك ولها ؟ »
فجذبها ولم يلتفت اليه وشافهه الوزير بالعزل ، بمحضر من اهل المجلس
وامر باعتقاله (٣٨) ، ولولا انبراء الوكيل النيلي لهذا القاضى العظيم المحل
ومحافته اياه على ما اقترف من نواهي الحق ونوافى العدالة ما كانت عاقبته
على تلك الصورة المؤلمة .

(٣٤) اى ان علم انه باطل وادلى به .

(٣٥) ابو الفرج بن الجوزى فى كتابه المذكور (ج ١٠ ص ٢٠٤) وتاج

الدين السبكى فى كتابه المذكور قبل هذا « معيد النعم ومبيد النقم ص ٨٨ » .

(٣٦) من واقفه يواقفه ، اى داقه فى الحساب وناقشه الامور المؤاخذ

هو فيها فالفعل مبنى للمجهول .

(٣٧) الطرحة هى طيلسان ارباب القضاء والمدرسين .

(٣٨) ابن الساعى فى « الجامع المختصر فى عنوان التاريخ وعيون السير

ج ٩ ص ١١٥ » .

وكان من البيوتات من يتخذ صناعة الوكالة شأنًا ودينا ، فابن سوار الوكيل الذي ذكرنا فيما اسلفنا من القول ، كان له ابن هو ابو بكر محمد بن حسن بن هبة الله بن احمد بن على بن سوار ، اتخذ الوكالة صناعة ، قال ابن الديبشي في ترجمته « كاتب له معرفة جيدة بصناعة الوكالة واثبات الحجج الشرعية وكتب الحكم الحكيمة وكان يشهد له بها أهل المعرفة ... ولم يحدث شيء لاشتغاله بصناعته واقباله على ما كان بصدد ، توفي ... سنة ٥٩٢ رحمه الله » (٣٩) وجده كان من اهل هذه الصناعة وهو ابو الفوارس هبة الله بن احمد بن على بن سوار الدقاق ثم المقرئ الوكيل ، سمع الحديث النبوي من ابيه ابى طاهر وقرأ عليه قراءات القرآن المجيد وسمع الحديث ايضا من ابى الغنائم بن ابى عثمان وعاصم وابى طاهر الكرخي وغيرهم وحدث وقرأ الناس وكان سماعه للحديث صحيحا ، وكان هو ثقة مأمونا وتوحد وتفرد في علم الشروط وكتب المحاضر والسجلات ، وتوفي في يوم الاثنين خامس عشر شوال من سنة « ٥٤٣ » ودفن بمقبرة معروف الكرخي (٤٠) .

هذا ما اردنا اثباته لخدمة تاريخ الحمامة والله المعين الهادي .

(٣٩) ابو عبد الله بن الديبشي في « ذيل تاريخ بغداد ، مخطوط رقمه ٥٩٢١

عربي ورقة ٣٥ » من نسخة دار الكتب الوطنية بباريس .

(٤٠) ابن الجوزي في « المنتظم ج ١٠ ص ١٣٠ »